

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: أحكام الإعدام بمصر.. مسؤولية فرد أم منظومة؟

مقدمة الحلقة: خديجة بن قنة

ضيوف الحلقة:

- عبد السلام سيد أحمد/مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- مجدي حمدان/عضو جبهة الإنقاذ
- خالد محمد/أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل

تاريخ الحلقة: 2014/3/25

المحاور:

- تداعيات الحكم بالإعدام في الداخل والخارج
- استثمار الإخوان لحكم الإعدام
- بالون اختبار للرأي العام
- استقلال ونزاهة القضاء

خديجة بن قنة: مشاهدنا أهلا وسهلا بكم إلى برنامج ما وراء الخبر، استنكرت إذن الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية ودولية ودول أوروبية والولايات المتحدة الأميركية استنكرت حكم الإعدام الصادر عن محكمة مصرية بحق المئات من مناهضي الانقلاب.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: أثر الاستنكار الدولي الواسع على سلطات الانقلاب ومصداقية القضاء المصري ومدى استقلاليته عن السلطة فعلا.

حكمٌ لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، ومحاكمةٌ مليئة بالمخالفات الإجرائية، وحكمٌ ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، هذا الكلام لخصت به مفوضية حقوق الإنسان للأمم المتحدة لخصت به موقفها من حكم الإعدام الصادر بحق 529 متهما من مناهضي الانقلاب في مصر، الأمم المتحدة لم تكن وحدها في دائرة الإدانة والاستنكار للحكم بل

انضمت إليها أيضا أبرز منظمات حقوق الإنسان الدولية وعواصم غربية عدة من بينها واشنطن وباريس.

[تقرير مسجل]

أمجد المالكي: ليست صدمة وحسب ما خلفته الأحكام بالإعدام في مصر بل تسونامي تنديدات وانتقادات شملت العالم بأسره وعلى الأخص المنظمات الحقوقية، فتلك كانت المرة الأولى التي تقضي فيها محكمة بإعدام هذا العدد الضخم من المتهمين ودفعة واحدة وفي يوم واحد، وتلك أيضا المرة الأولى التي لا يستغرق فيها نظر المحكمة في القضية وإصدار الأحكام فيها إلا ثلاثة أيام فقط، والأهم أن الأحكام شابتها مخالفات إجرائية على ما قال منتقدها وهو ما غلب السياسي على القضائي فيها، ذلك ما يتنافى والقانون الدولي كما قال مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مشددا على أن الحكم الجماعي بالإعدام بعد محاكمة مليئة بالمخالفات الإجرائية يعد خرقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن الحق في محاكمة عادلة ليس ترفا كما يعتقد بل مقترن بالحق في الحياة، وفي المادة العاشرة منه أن لكل إنسان الحق على قدم المساواة في أن تنظر في قضيته محكمة مستقلة ونزيهة بشكل عادل وعلني، النزاهة إذن شرط لازم كما استقلالية المحكمة وهو ما يقول معارضو القرار إنه لم يتوفر فيها، إنها أحكام مسببة تنطوي على الانتقام لا تحقيق العدالة وهي حكم بإعدام العدالة نفسها في هذه الحقبة كما قال كثير من رافضي القرار ومنهم منظمة العفو الدولية فقد رأت أن ثمة ازدواجية في معايير تطبيق العدالة فبينما كانت المحكمة سريعة في معاقبة أنصار مرسي فإنها تتجاهل- كما قالت- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الأمنية ومنها فض اعتصام رابعة وما خلفه من مئات القتلى لم يعاقب القاتل بل كوفئ ولم تنل الضحية حقها بل لوحقت كما يقول أنصار مرسي.

[نهاية التقرير]

تداعيات الحكم بالإعدام في الداخل والخارج

خديجة بن قنة: موضوع حلقتنا هذا ناقشه مع ضيفنا من بيروت عبد السلام سيد أحمد الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هنا معنا في الاستوديو كل من الدكتور خالد محمد أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل وأيضا مجدي حمدان عضو جبهة الإنقاذ المصرية نرحب

بضيوفنا جميعا في هذه الحلقة، وأبدأ معك من بيروت عبد السلام سيد أحمد أنت الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة كيف استقبلتم هذا الحكم؟

عبد السلام سيد أحمد: بالطبع الخبر كان مثار صدمة للجميع العقوبة يعني بالنسبة لنا هنالك مسألتين في هذه القضية: مسألة عقوبة الإعدام نفسها التي بالطبع نحن نرى فيها يعني الحد الأقصى للعقوبة القاسية واللا إنسانية والأمم المتحدة تسعى لتجميد على الأقل عقوبة الإعدام أو حتى بالنسبة للدول التي لا تزال تنفذ عقوبة الإعدام أن تتقيد بمعايير المحاكمة العادلة، وهذا يصل بي إلى النقطة الثانية من بواعث القلق بالنسبة لنا أن شابت هذه المحاكمة خروقات لا ترقى بأي شكل من الأشكال معايير المحاكمة العادلة سواء اللي كان منصوص عليها في القانون المصري أو المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان الدولي خاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تكفل المادة الرابعة عشرة فيه معايير المحاكمة العادلة التي تستند على قرينة البراءة، الحق في الدفاع، والمحاكمة الوجيهة، وهذه العناصر الثلاث كلها لم تتوفر في هذه المحاكمة.

خديجة بن قنة: وهذا ما يبهر إذن ما وُصف بفرع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قيل أنه أصيب بالفرع عندما سمع خبر هذا الحكم على 529 متهما، هذا الفرع هذا الاستنكار هذه الإدانة مجرد استنكار أم أنه موقف قد يعني يتطور إلى فعل حقيقي؟

عبد السلام سيد أحمد: يعني مصر جمهورية مصر العربية عضو في الأمم المتحدة من الأعضاء ومن أوائل الأعضاء، وطرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وصادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لديها دستور وقوانين مرعية ولديها قضاء يعني كل هذه مسائل لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذه القضية لأن العدالة لا تتجزأ ويعني خاصة في قضايا خطيرة يكون هنالك تطبيق لأحكام أو احتمال أن يكون هنالك إصدار لعقوبة مثل عقوبة الإعدام لا بد أن يتوخى القضاء يعني كافة الحذر ويكفل للمتهمين كافة الضمانات، هذه المحاكمة كما نعلم يعني تمت في جلستين: الجلسة الأولى كانت يوم 22 مارس تمت فيها تلاوة يعني الحضور ولم يتأكد حتى القاضي من وجود الجميع في قاعة المحكمة ثم بعد ذلك تم إعلان أنه ستكون هناك جلسة للحكم للنظر في القضية يوم 24 وتم النظر في القضية يوم 24 وتمت إحالة الأوراق للمفتي كما نعلم، هذه حقيقة 500 أو أكثر يعني 528 شخص.

خديجة بن قنة: ولكن سيد أحمد في حال ما إذا استمرت عملية المحاكمة نتحدث عن

529 متهم صدر في حقهم حكم الإعدام وباقي أيضا 683 متهما آخرين، ماذا يمكن أن يكون موقف المؤسسات الدولية تجاه استمرار المحاكمة ولاسيما الأمم المتحدة.

عبد السلام سيد أحمد: كما قلت بأن مصر كدولة طرف يعني في اتفاقيات حقوق الإنسان لديها التزامات لا بد من التقيد بها وبالطبع نحن نراقب ما يحدث من محاكمات وستصدر المفوضية السامية لحقوق الإنسان رأيها في هذا الخصوص ونتابع وحتى إذا توفرت

خديجة بن قنة: يعني غير دور الرقابة ماذا يمكن للأمم المتحدة أن تفعل غير دور الرقابة؟

عبد السلام سيد أحمد: بالنسبة لنا في المحاكمات هذا أيضا مطلوب المهم في القضية أن تكون تكفل كافة الضمانات بما في ذلك حق الدفاع والوجاهية وغير ذلك بالنسبة للمحاكمات، نحن نراقب الوضع ونحن على استعداد لتقديم النصح والمساعدة للسلطات المصرية في هذا المجال لكن طبعاً..

خديجة بن قنة: يعني هذا هو دور الأمم المتحدة أن تقدم النصح؟

عبد السلام سيد أحمد: واستقلالية القضاء وتمكن القضاء من إحقاق العدالة في هذه القضايا خاصة مثل هذه الأحكام الخطيرة.

خديجة بن قنة: نعم شكرا جزيلا لك إذن عبد السلام سيد أحمد الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مشاركتك معنا في هذا الجزء الأول من البرنامج، نتحول إلى الأستاذ مجدي حمدان يعني استمعت؛ الأمم المتحدة استمعت إلى الضيف الأمم المتحدة أصيبت بفزع ردود الأفعال لدى كل المنظمات الحقوقية لدى الإتحاد الأوروبي عواصم العالم تقريبا كلها استنكرت هذا الحكم.

مجدي حمدان: طيب بسم الله الرحمن الرحيم أولا لا بد أن نحدد طبيعة هل هو حكم ولا هو قرار؟ هو قرار إحالة إلى فضيلة المفتي والجميع القانونيون في مصر يعلمون أن قرار الإحالة أو رأي المفتي غير ملزم للمحكمة، إذن هناك طرق أخرى ما زالت مفتوحة للتقاضي ولا ننسى أن القضاء المصري اللي حكم قبل كذا بالإفراج عن فتيات السابعة صباحا والذي أفرج عن معتصمي مسجد الفتح والذي ساعد في نجاح مرسي

ووصوله إلى كرسي الحكم ومجموعة الإخوان تمكنت من مجلس الشعب من 2005 لغاية دي الوقت، يعني هو نفسه القضاء الذي خرج هذا القاضي، خليني برضه أشير إلى نقطة أخرى أن كل المنظمات في مصر والأحزاب السياسية ومنظمة حقوق الإنسان نفسها والمنظمات المعنية بشأن التقاضي في مصر كلها استنكرت هذا الحكم إذن الشأن في مصر هو معافى سياسيا وقضائيا ويجب أن نبتعد بهذا القاضي عن الشأن..

خديجة بن قنة: يعني القضاء نزيه ومستقل؟

مجدي حمدان: أنا ما زلت أصر أن القضاء المصري معاف تماما وأنا لا يجب أن نأخذ الفرد أو لا نأخذ الكل بذنب فرد واحد، هذا القاضي هو شخص يجب أن يتم البحث في خلفيته لأنه بهذه الطريقة هو لا يساعد السياسة المصرية بل بالعكس هو يضر السياسة المصرية ويساعد جماعة الإخوان أن تأخذ هذا الحكم كمدلول لكي تسعى من خلاله للحصول على إدانة دولية لمؤسسة القضاء المصري.

استثمار الإخوان لحكم الإعدام

خديجة بن قنة: هل يمكن للإخوان أن يستثمروا هذا الحكم كما يقول الأستاذ مجدي لصالحهم؟

خالد محمد: بسم الله الرحمن الرحيم يعني أن نظرتي لهذا الحكم قد تكون أعمق في الإطار العام من أن يكون هذا قاضي مختل أو قاضي يحكم بأحكام سابقة لها أنا عايز أتكلم في المشهد العام عموما في هذه الأحكام هذا القاضي من الذي أختاره لهذه الدائرة خصيصا؟ اختاره وزير العدل وأنشئوا محاكم مختصة بالجرائم الإرهابية واختاروا لهم هذا القاضي ما الهدف من صدور أحكام بالإعدام بهذا الشكل بهذا التوقيت ثم بعد ذلك يتبرءوا من هذا القاضي ويقولوا أنه أخل بالقضاء وأن منظومة القضاء نزيهة ويضفوا بالقدسية على القضاء، أولا أن يصدر حكم على 529 واحد من الإعدام تهيئة الرأي العام بأن أحكام الإعدام بدأت تصدر وتصدر بشكل كبير جدا زي مكان بالضبط الإنسان يسمع عن واحد مات كان في الأول يصاب بصدمة ويروع ثم يحدث بعد ذلك أن أخذ على القتل واحد واثنين وعشرة.

بالون اختبار للرأي العام

خديجة بن قنة: بالون اختبار للرأي العام.

خالد محمد: سأكمل لحضرتك هو بالون اختبار مش بالون اختبار هو تمهيد لاعتیاد السماع یعنی حینما نسمع بأن بان كي مون صدم بهذا الحكم وحينما نسمع أن المصريين كلهم صدموا بهذا الحكم والقنوات الانقلابية كلها تتكلم عن قاضي مخطئ إنا أه ضد الإرهاب ماذا يحدث بقى؟

خديجة بن قنة: تقصد أنه حتى لا يصدّم الرأي العام إذا ما حكم على مرسي..

خالد محمد: أنا سأقول لحضرتك بالضبط اللي يحصل إيه؟ اللي يحصل أن هذا الحكم من الناحية القانونية لو ناقشناه ليس حكما وليس له أي قيمة وليس له أي أهمية وفقا لأحكام النقض وغيرها من الأحكام وفقا لكل النصوص القانونية لأنه لم يلتزم بأي معيار أو قاعدة قانونية، إذن لما يحال إلى محكمة أخرى وهو سيحال إلى محكمة أخرى يقينا وتأتي المحكمة الأخرى تحكم على أبرياء لم يثبت ضدّهم أي شيء بالحكم بعشرة يعدّموا سيخرج الجماهير يحيا العدل، لأن أنا كان عندي حكم 529 وتخرج وكالات الأنباء العالمية والأمم المتحدة وغيرها وتقول أن أصبح هناك معيار عادل وأصبح هناك قضاء نزيه هذا كان محكوم على 529 أصبح هناك عشرة، إذن المسألة كلها في منظومة متكاملة تستخدمها الحكومة الانقلابية والسلطة الانقلابية بهذا الشكل وتحركها كيفما تشاء وتخلع من تشاء وقتما شاءت.

خديجة بن قنة: طيب نفس هذه الفكرة انقلها إليك أستاذ مجدي حمدان، هل هي برأيك مقدمة لتصفية قيادات الإخوان ربما يعني رفع السقف الآن من أجل تهيئة الرأي العام ومن ثم ستكون عملية يعني الحكم على قيادات الإخوان وعلى الرئيس المعزول محمد مرسي مسألة غير صادمة للرأي العام؟

مجدى حمدان: طبعا الأصل في التقاضي أنه ليس هناك حكم بدون بيئة، وما فيش حد سيحكم عليه بدون ما يكون هناك أدلة ثبوت على أن أدى أو أجرم بهذا الجرم يعني لو الحكومة المصرية كما..

خديجة بن قنة: يعني 529 شخص متهمين بقتل شرطي؟

مجدى حمدان: متهمين وأنا قلت لك أن هذا القاضي..

خديجة بن قنة: شرطي واحد؟

مجدى حمدان: هذا القاضي لا بد النظر في خلفيته القضائية لأنه نفسه..

خديجة بن قنة: لكن المنطق، نريد أن نبحث في القضية من ناحية المنطق هل يعقل أن نصفي 529 شخص بتهمة قتل شرطي.

مجدي حمدان: ما أنا قلت أنا أستنكر هذا الحكم تماما وأنا شايف أن القاضي لا بد البحث في خلفيته لأن نفس الرجل هذا أصدر حكم على واحد سارق عباية حريمي بثلاثين سنة سجن.

خديجة بن قنة: إذن الرجل مشكوك فيه لماذا تسند له قضية بهذه الأهمية؟

مجدي حمدان: المفروض هذا شأن قضائي لا بد أن يتم النظر في هذا الشخص أو هذا المستشار، ولا بد من إحالته للصلاحيات أو التقاعد لأن كذا تجاوز كل الخطوط لكن في النهاية إذا أرادت الحكومة أن تصفي جماعة الإخوان كما تقولون فلن تسعى للحصول على حكم قضائي هذا أبسط ما يمكن يعني شيء بسيط جدا أن يقوموا بتصفية الجماعة، لكن الحصول على حكم قضائي وتصفيته هذا أجل طويل خرينا ننتظر هذا الأجل الطويل.

خديجة بن قنة: لهذا سنسأل عن مصداقية القضاء المصري ومدى استقلاليته بعد هذا الفاصل القصير سنعود بعده لمواصلة برنامجنا بعد الفاصل مشاهدنا لا تذهبوا بعيدا سنعود.

[فاصل إعلاني]

خديجة بن قنة: مشاهدنا أهلا وسهلا بكم من جديد إلى برنامج ما وراء الخبر نرحب أيضا بضيفينا من جديد خالد محمد ومجدي حمدان، أستاذ خالد وزارة الخارجية المصرية بررت هذا الحكم بأنه حكم صدر من محكمة مستقلة وبعد دراسة متأنية للقضية وبعدين متهمين يمكن أن يطعنوا في هذا الحكم وفي النهاية المفتي مفتي الجمهورية لم يصدق بعد على حكم الإعدام؟

خالد محمد: يعني أنا قلت لحضرتك أن وزير العدل الانقلابي هو الذي عين هذا القاضي، ما يعطيه وزير الخارجية اليوم يؤكد أن هذه السلطة مصررة على الاستمرار بهذا النهج على سبيل المثال القضية الآن المنظور فيها 600 ماذا فعل القاضي؟ القاضي ضرب بكل القوانين عرض الحائط لم يسمع المتهمين يعني خالف المادة 1403 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق الإنسان خالف القوانين الأساسية في كل الدساتير المصرية وفي كل قوانين الإجراءات الجنائية لم يستمع إلى أحد واستمر

في النظر بالدعوى اليوم، ولولا أن الحكم كان سريعاً كان ممكناً أن يحجز الدعوى للحكم غداً أو بعد غد هو أجلها إلى 28 إذن المسألة مش مسألة استقلال قضائي، مسألة الاستقلال القضائي لما يكون عندي أنا حتى أنا في دائرة أخرى حينما يموت أو يقتل سبعة وثلاثين واحد في سيارة واحدة والمتهم الأساسي فيها الذي شهد عليه حتى الحارس الشخصي للسيارة قال أنه ضرب القنابل بهم وهو تعمد القتل ثم بعد ذلك يأخذ في الحكم سنة مع إيقاف التنفيذ في حين أن شرطي واحد قُتل يحكم على 529 واحد بلا أي دليل وبلا أي ما يثبت ذلك إذن نحن أمام منظومة هي تتحرك وتتكون بنفس نهج السلطة الانقلابية، القضاء على الخصم السياسي عن طريق هذا الذراع اللي هو القضاء يعني ما فيش أي استقلالية ولا أي أحكام تصدر باستقلالية في الوقت الحالي.

خديجة بن قنة: ربما الغريب أن زوجة العقيد مصطفى العطار..

خالد محمد: برأت الإخوان.

مجدي حمدان: لا لم تبرأ الإخوان..

خديجة بن قنة: قالت أن من قتل زوجها.

مجدي حمدان: ما زال هارباً..

خديجة بن قنة: ليس من بين المحكوم عليهم بالإعدام..

مجدي حمدان: قالت ما زال من ضمن الهاربين الذين لم يتواجدوا داخل قفص الاتهام، أنا سمعت المداخلة بتاعتها في إحدى القنوات وقالت أنه مش من المجموعة المقبوض عليها، هو من المجموعة الهاربة، لأن زملائه في القسم أكدوا أن الذي قتله من المجموعة الهاربة مش من المجموعة المقبوض عليها.

استقلال ونزاهة القضاء

خديجة بن قنة: طيب أستاذ مجدي يعني مفارقة عجيبة وهي أنه هذه السرعة في الحكم في جلستين على 529 شخص بهذه الأحكام القاسية جداً في نفس الوقت قضية متهم فيها قوات الأمن بقتل المئات باعتراف تقرير رسمي المئات لا حكم حتى الآن، سنعود دائماً إلى نفس..

مجدي حمدان: ما هو نفس القاضي يا جماعة برضه لا بد أنا ما زلت مصر أنه نفسه

الذي أفرج عن قتلة متظاهري يناير في المنيا هو نفسه الذي حبس واحد خمسة وثمانين سنة عشان خاطر..

خديجة بن قنة: معلى في هذه الحالة لماذا لم يخصص..

مجدي حمدان: يعني اختيار القاضي برضه في نقطة مهمة جدا اختيار القاضي يرجع لمنظومة المجلس الأعلى القضاء وليس من قبل وزير العدل فقط، لأن توزيع الدوائر كما يعلم الأستاذ خالد أن توزيع الدوائر وأخذ القضاة مجلس القضاء الأعلى..

خديجة بن قنة: يعني مجلس القضاء لا يعرف أنه الرجل مشكوك في أمره وأنه حكم حكما قاسيا على سارق عباية بثلاثين سنة المجلس القضائي الأعلى لا يعرف هذه الأمور..

مجدي حمدان: المشكلة أن هناك ما يدعى المكتب الفني في المحكمة، في القضاء العالي في مصر، هذا المكتب مهمته أن يراجع أحكام القضاة، وأحكام القضاة كما تعلمين في مصر تتجاوز الآلاف وبالتالي ربما لم يتم دراسة هذا القاضي من قبل أو دراسة أحكامه لكن لن نأخذ 16 ألف قاضي موجودين في مصر بخطأ قاض واحد القضاء المصري معافى بدليل كل المنظمات وكل الأحزاب..

خديجة بن قنة: كيف تتوقع أن يتعامل مجلس القضاء مع ما سمي بالفضيحة؟

مجدي حمدان: لا مجلس القضاء لم يتعامل معه ولم يخرج بأي تصريح، هو ما خرج من تصريح هو خرج اليوم من وزارة الخارجية، وأنا مستغرب جدا من تصريح وزارة الخارجية هو قال أنه شأن قضائي خالص لكن كان لابد أن يدلل أن القضاء المصري له خطوات أخرى كان لابد أن يشير إلى ذلك، وأن قرار المفتي غير ملزم للمحكمة يعني هناك درجات التقاضي مش عايزين نوقف قدام.

خديجة بن قنة: يعني المفتي ممكن أن يرفض.

مجدي حمدان: بالطبع طالما ليس.. خلي بالك سأقول لك على حاجة يعني أنا أحد أصدقائي قاضي قال لي أنا لا أنام الليل عندما يكون لدي حكم بالإعدام وأصلي أكثر من عشرين ركعة قبل أن أصدر حكم لأن أنا سوف أنهى حياة إنسان من على وجه الأرض.

خديجة بن قنة: لا هذا يحيلنا إلى نفس السؤال الذي طرحته يعني كيف نفهم إذن المفارقة

أن الناس قتلوا بالمئات حينما فض ميدان رابعة والنهضة وما زال يعني لم نشهد حتى الآن أي حكم ضد أي من المتهمين فيما أنه الآن 529 شخص حكم عليهم بالإعدام؟

خالد محمد: إذا كان القضاء نزيه بهذه النزاهة لماذا القضاء يحكم على بنات لم ترتكب إلا لأنها نزلت في الشارع رفعت بعض الشعارات حكم عليهن بـ 17 سنة، جميع أنصار نظام مبارك السابق جميعا خرجوا براءة في كل الدعاوي التي رفعت عليهم بعد فساد ثلاثين سنة، جميع القضايا التي تنتظر طلبه الأزهر حكم عليهم 11 سنة أكثر من عشرين ألف واحد الآن يحكم عليهم بغرامات رغم أنهم معتقلين سياسيين يعتبر بلا أي أدلة بلا أي شيء يحكم عليهم بالحبس أو بالغرامات بخمس سنوات وبعشر سنوات وبأحكام وأيمن العزم الذي حكم عليه بالإعدام إذن هل هذه المنظومة معافاة؟ أنا لا أظن أنها معافاة بميزان العدالة جائر بشكل كبير جدا في ظل هذا الانقلاب.

خديجة بن قنة: لكن يبقى أستاذ خالد يبقى في النهاية أن هذا قرار كما قال الأستاذ مجدي في البداية قرار لن ينفذ على الأغلب وخبراء قانونيون كثيرون يقول أنه سيتم إلغاء هذا الحكم فور الطعن عليه أمام محكمة النقض؟

خالد محمد: في فرق كبير هو حكم، ما فيش حاجة اسمها قرار، القرار هذا هو قرارات إدارية في قلب الجلسة لكن كل ما يصدر حتى الإحالة للخبراء يسمى حكم تمهيدي بالإحالة إلى الخبراء..

خديجة بن قنة: لكن هو غالبا لا ينفذ إذا طعن فيه.

خالد محمد: لا مش مسألة ينفذ أو لا ينفذ هو حكم صدر هو حكم صدر، طيب أنا رح أفترض أن الأهالي لم يطعنوا ينفذ ولا لم ينفذ، أصبح له الصيغة التنفيذية وينفذ فوراً طالما فات موعد الطعن دون أن أنفذ، إذن أنا أمام حكم يحوز الحجية إذا لم يتم الطعن عليه في المواعيد المناسبة، إذن أنا أمام حكم جنائي حقيقي آه أنا لو طعنت بالفعل لأنه لم يؤسس على أي نوع من أنواع القانون مجرد الطعن عليه في محكمة أعلى تنتظر إليه بهذا الحوار أكيد ستلغيه، أكيد ستلغيه، لكن مش مشكلتي أنا دي الوقت لا أتكلم في منظومة القضاء أنا مش رح أستنا الطعن أو عدم الطعن لكن هو في حد ذاته هو حكم جنائي..

خديجة بن قنة: حكم جنائي حتى لو ألغي أستاذ مجدي حمدان حتى لو تم الطعن فيه وألغي ألا يبقى لخرة يعني وصمة عار في جبين القضاء المصري؟

مجدي حمدان: بالطبع أكيد طبعاً سيبقى وصمة عار لأن يبقى شخص واحد تسبب في تشويه الثوب الأبيض، أنا بس لي تساؤل عند الأستاذ خالد حضرتك عندك مكتب محاماة صح؟

خديجة بن قنة: لديك مكتب محاماة؟

خالد محمد: الآن..

مجدي حمدان: لديك مكتب محاماة؟

خديجة بن قنة: سؤال شخصي يمكن أن تسأله خارج البرنامج معلش.

مجدي حمدان: حضرتك كان لك قضايا في المحاكم ولا لا؟

خالد محمد: في المحاكم ودكتور في الجامعة.

مجدي حمدان: كسبت معظمها ولا خسرتها كلها؟

خديجة بن قنة: لتجلس هنا إذن أستاذ مجدي..

خالد محمد: لا كسبتها كلها.

مجدي حمدان: كسبها كلها ما دام كسبها كلها أخذ حقه أمام القضاء أنا بس عايز أبرهن على نقطة أن ليس القضاء المصري كله فاسد بدليل أن ضيفك الكريم كسب معظم قضاياها.

خديجة بن قنة: طيب هذا يعني دليل جميل على استقلالية القضاء، كيف ترد؟

خالد محمد: لا حضرتك حينما نتكلم عن القضاء فيما قبل الثورة كان قضاء إلى حد كبير وقف الشعب معه ووقفنا معه أصلاً في 2005 ودافعنا عنه لاستقلال القضاء وحكم على السيد الرئيس محمد مرسي بالحبس ستة أشهر بسبب الوقوف مع القضاء في ذلك الوقت، بعد الثورة وحينما شعر القضاء أنه يأخذ منه الصلاحيات التي أعطاه لها حسني مبارك بدأ هذا التحول ضد الثورة وبدأ هذا الانقلاب ضد الثورة.

خديجة بن قنة: في أقل من نصف دقيقة قال أستاذ مجدي في البداية أنتم في جماعة الإخوان تحاولون أن تستثمروا هذا الحكم لتستعطفوا العالم؟

خالد محمد: كيف نستثمر حكما لنستعطف به العالم يحكم على 529 نفس بالإعدام وستمائة اليوم سيحكم عليهم اليوم بالإعدام يعني 1200 عشان نستعطف بهم العالم إحنا أصدرنا الحكم عشان نستعطف العالم، يعني هو أقتل وبعدين يقولوا عشان أستعطف العالم، تجيء السلطة الانقلابية تقتل ألفين أو ثلاثة آلاف في رابعة عشان أستعطف العالم أيضا يحكم علي كأي أنا الفاعل كأي أنا الذي أحكم على نفسي عشان أستعطف العالم يعني السؤال ليس له منطق يعني.

خديجة بن قنة: شكرا لك خالد محمد أستاذ القانون وعضو مجلس الشعب المصري المنحل، وشكرا أيضا لمجدي حمدان عضو جبهة الإنقاذ المصرية شكرا لكما، وبهذا نأتي مشاهدنا إلى نهاية هذه الحلقة من برنامج ما وراء الخبر نلتقي بإذن الله في قراءة جديدة لما وراء خبر جديد لكم منا أطيب المنى وإلى اللقاء.